طائفية أمْ عنصرية؟

محمود سعيد*

جاءنا من الروائي العراقي محمود سعيد رداً على بحث الدكتور فالح عبد الجبّار المنشور في العدد (١٠/١١/١٢، ٢٠٠٦) من الآداب. والمجلّة، إذ تنشر هذا الردّ الذي تتحمّل سببَ تأخيره بسبب رغبتنا في استكمال الملفّات، لا يسعها إلاّ أن تذكّر بأنّها فسحةٌ للآراء والآراء المضادة، سعيًا إلى الاقتراب قدرَ المستطاع من الحقيقة.

الآداب

عَرض العددُ ١٠/١١/١٢، ٢٠٠٦ من مجلة الآداب الغرّاء ملفّاً بعنوان «الطائفية في الوطن العربي (I).» وكان مُعدّا الملفّ [سماح إدريس وياسين الحاج صالح] صريحيْن جداً إذ انتقدا التفكيرَ السياسي العربي لعدم تمكُّنه من طرح أسئلة واضحة منظّمة حول الطائفية تسهل الإجابة عليها؛ ولأنّه لم يَخْرج بتصور واضح عنها لكي نتمكّن من معالجتها؛ ولأنّ الدارسين تقوقعوا عادةً على ما في أوطانهم القُطْرية وسَتَروا التعدديةَ الدينيةَ والمذهبيةَ بوصفها عاهةً وطنيةً يُستحسن إخفاؤُها.

والحقّ أنّ الموضوع جريءٌ جداً، وجذّابٌ، ومهمّ. لكنْ هل استطاع كتّابُ الملفّ تحقيقَ الغاية؟ هذا ما أشكّ فيه. فبعد قراءة الملفّ، مازال مفهومُ الطائفية عندهم غيرَ متّفق عليه، متشابكًا، غيرَ واضح. وبالرغم من انتقاد معدّي الملفّ للمفكّرين العرب بأنّهم قَصَروا بحثَها على ما يخصّ أوطانَهم، فإنّني أخالفهما الرأي، إذ لم يستطع أيُّ كاتب عربي دراسةَ الطائفية في بلده دراسةً علميةً عقلانية. ولو فعل أيٌّ منهم ذلك، لأنْجز عملاً يستحقّ الإشادة، ولربما ألقى ضوءًا منيرًا للآخرين يسيرون على هديه. وهذا ينطبق على بحث السيد فالح عبد الجبّار. **والحال أنّ ما يجري الآن في العراق لا علاقة له بمذهبٍ أو دين، ولا بتغليب مصلحة طائفة على غيرها، وإنّما هو عمليةُ تطهيرٍ عرقي قومي تَلْبس لبوسًا دينياً.**

لقد استَهْدفتْ قواتُ الاحتلال الأميركي (أكثر من ١٥٠ ألف جندي) منذ سنة ٢٠٠٣ العربَ وحدهم. واستَهْدفتْ قواتُ النظام العراقي الموالي لأميركا وميليشياتُه (التي تتجاوز ٤٠٠ ألف عسكري) العربَ أيضًا. ومنذ ذلك الوقت تُقصف المدنُ العربيةُ وتستباح. ولم يقتصر الأمرُ على العرب العراقيين بل شملت التصفياتُ كلَّ عربي موجودٍ من غير العراقيين: فقد قُتل آلافُ الفلسطينيين والمصريين والسوريين واللبنانيين والسودانيين؛ ومازال أكثرُ من عشرين ألف فلسطيني محاصَرين في بغداد وحدها، وفي كلّ يوم يُقتل قسمٌ منهم، ويَهْرب القسمُ الآخر. واغتُصِبَ رجالُ العرب ونساؤهم وبناتُهم وأطفالُهم، واعتُقلوا من دون سبب. وما يزال في سجون الأميركان أكثرُ من ٥٠ ألفًا من العرب العراقيين، وأكثرُ من عشرة آلاف امرأة عراقية عربية. ويجري إعدامُ العشرات يوميّاً في السجون. أما أفظعُ ما جرى ويجري فهو قتلُ المئات، وبينهم أطفال، على الهوية. ففي ٢٠٠٧/١/٢٢ مثلاً، قُتلتْ طفلةٌ في الخامسة لأنّ اسمها «عائشة،» وقُتل آلافُ الأطفال منذ الاحتلال بيد المليشيات الإيرانية لأنّ أسماءهم «عمر» و«بكر» و«عثمان» و«عمر» و«خالد» و«عبد الرحمن» و... و... و... ولقد أذاعت منظمةُ حقوق الإنسان أنّ ما لا يقلّ عن ٦٥٠ ألف شخص قُتلوا في العراق منذ الغزو وإلى ما قبل ستة اشهر. وجرى تهجيرُ نحو مليونيْ شخص من ديارهم، واستقرّ في سوريا والأردن حسب أخبار يوم ٢٠٠٧/١/٢٣ أكثرُ من ثلاثة ملايين عراقي.

جرت هذه الفظائعُ العنصريةُ منذ اليوم الأول للغزو، وما زالت حتى هذه اللحظة. ففي الأيام الأولى من الغزو رافقت المليشياتُ العنصريةُ القادمةُ من إيران القواتِ الأميركيةَ وأخذتْ تقوم بنشاطها المستقلّ. وكان أولَ عملٍ «ناجحٍ» لها هو نهبُ المتحف العراقي لطمس هوية العراق. أما العملُ الثاني فكان حرقَ المكتبة الوطنية التي تُعتبر أهمَّ مكتبة في الشرق الأوسط لما تحويه من مخطوطات قديمة ومن كتبٍ تَفْضح دوْر الفرس وإيران في تخريب العراق والتآمر على عروبته. وبعد ذلك فوجئ العراقيون بالخطوات التالية:

١ ـ تهجيرُ نحو ٢٠٠ ألف عربي من المنطقة الشمالية «الكردية،» ومصادرةُ أموالهم.

٢ ـ طردُ نحو ٧٠٠ ألف من أفراد القوات المسلحة، وقطعُ موارد عيشهم، واغتيالُ ما لا يقلّ عن أحد عشر ألف ضابط وعسكري عراقي (بمن فيهم أطبّاء عسكريون). وفي برنامج وثائقي بثّتْه

* ـ كاتب وروائي عراقي مقيم في الولايات المتحدة.

القناةُ الرابعة البريطانية يوم ٢٠٠٦/١١/٧ عند الحادية عشرة مساءً، ما لا يمكن تصديقُه: فالجثثُ ممزّقة، والعيونُ مقتلعة، والرؤوسُ محطَّمة. وعندما قابلتْ ممثّلةُ حقوق الإنسان وزيرَ الداخلية السيد صولاغ نفى ذلك كليّةً، لكنّ مساعدتَه أكّدتْ لها أنّ كلّ شيء يجري بأمرٍ منه، وأنّه يخطِّط كلَّ شيء. وحينما التقى النائب محمد الدايني ناشطةً بريطانيةً في حقوق الإنسان تحقّق في أحوال سجون سرية أخرى، اغتيل في الأيام التالية بضعةُ عشر شخصًا من أهله ومن موظّفي مكتبه. أما ما يحدث في السجون خارج بغداد فلا يمكن وصفُه، إذ كشفت القناةُ البريطانيةُ عن مئات الرجال والنساء المغتصَبين، وعن آخرين ينتظرون دورَهم للتصفية.

٣ ـ تطهيرُ مدن كاملة من سكّانها. فثمة الآن تقليمٌ للمدن الكبيرة، كالموصل وكركوك وبغداد، من سكّانها العرب. وفي ٢٠٠٧/٣/٢، اغتيل مديرُ الجنسيّة في الموصل لأنّه رفض قبولَ هويّات مزيّفة استعدادًا للتعداد القادم، علمًا أنّ الموصل مدينة عربية مئةً بالمئة، ٩٠٪ مسلمون، والباقي مسيحيون، لكنّها غُزيتْ بعد الاحتلال الأميركي فأصبح نحو ٢٠٪ من سكّانها أكرادًا (خلافًا لكركوك التي يريدون إخلاءَها من العرب)، وزُحف إليها شارعًا شارعًا، وقُتل الآلافُ من أبنائها، فأصبح المحافظ كرديّاً بقدرةٍ قادر، وجرى نسفُ عشرات الجوامع والكنائس فيها، ويجري التخلّصُ من مثقفي الموصل العروبيين وسياسيِّيها يوميّاً.(١)

٤ ـ أصبحت الفارسيةُ هي اللغةَ الرئيسةَ في المناطق الجنوبية، وبخاصةٍ البصرة. وكَتَبَ في نهاية السنة المنصرمة الدكتور عبد الله النفيسي (وهو كويتي) أنّه وَجَدَ طلباتِ التأشيرة عند حدود الكويت مع البصرة مكتوبةً باللغة الفارسية.(٢)

٥ ـ جرى ومازال يجري مسحٌ ومسخٌ لكلّ ما يذكِّر العراقَ بعروبته وجذورها. فقد نُسفتْ تماثيلُ الرموز العباسية والعربية والوطنية، وغُيِّرتْ أسماءُ الشوارع، وتمّت مصادرةُ ونسفُ ٤٠٠ مسجد للعرب في البصرة وحدها، وقُذفتْ عشراتُ الكنائس بالقنابل اليدوية.

٦ ـ هناك صحف لا تَذْكر اسمَ «العرب» إلا باستهزاء، أو تَستعمل «الأعرابَ» و«العربانَ» بدلاً منها ـ وهذا ما لم تفعلْه الصهيونيةُ أو السلطاتُ المسيحيةُ المتأثّرة بالصهيونية في أميركا على سبيل المثال. أما القنواتُ التلفزيونية والإذاعاتُ والمواقعُ الإلكترونية فتضخّ شتائمَها وتهمَها المختلقةَ على العرب من دون انقطاع.

قد يحتجّ شخصٌ ما بأنّ القوات المتعاونة مع الاحتلال عربٌ أيضًا، فلماذا يُذكر العربُ كمستهدَفين وضحايا؟ نعم. يبدو أفرادُ الشرطة والجيش والميليشيات عربًا مَظْهرًا، لكنّهم إيرانيون حقيقةً. ولو استطاع أيُّ شخص محايد الذهابَ إلى الفلوجة أو أيّ مدينة عربية مستهدَفة لعرف مِنْ أهلها أنّ كثيرين من أفراد الميليشيات ورجالِ الجيش والشرطة لا يَعْرفون كلمةً عربيةً واحدة ويتخاطبون بالفارسية. أمّا مَنِ التحق بهم من العرب فمغرَّرٌ به من قِبل رجال الدين الإيرانيين المسيطرين على الكهنوت الشيعي، أو وَجَدَ في الالتحاق بهم فرصةَ عملٍ له، أو لغايةٍ أخرى. وأكبرُ دليلٍ على ذلك هو هؤلاء السادةُ الذين عيّنهم جيشُ الاحتلال لحكم العراق: كـ «آية الله السيستاني،» و«حجّة الإسلام» عبد العزيز الحكيم، والسيد إبراهيم الجعفري، والسيد نوري المالكي، والسيد باقر صولاغ، والسيد هادي العامري، والسيد مقتدى الصدر، والسيد موفّق الربيعي. كلُّهم إيرانيون يَحْملون الجنسيةَ الإيرانية، قسمٌ منهم وُلِد في العراق، وقسمٌ وُلِد في إيران ونشأ في العراق، أما السيستاني فلم يولد في العراق ورَفَضَ الجنسيةَ العراقيةَ صراحةً. وجميعُهم يَحْملون جنسيتيْن، إيرانية وعراقية، ولهم اسمان، فارسي وعراقي. فعلى سبيل المثال كان لرئيس الوزراء الذي عيّنه الاحتلال لقبان: «الأشيقر» في زمن صدّام، و«الجعفري» في زمن الاحتلال (والجعفري اسمٌ عربي منسوب إلى جعفر الصادق ولكنّه اعتُمِدَ من قِبل إيران ليدلّ على معنًى مذهبي طائفي). وللرجل الثاني في الدولة اسمان أيضًا: عربي هو «موفّق الربيعي،» وإيراني هو «شاهبور.»

إنّ الجماهير البسيطة، التي غَرّرتْ بها دعاياتُ الكهنوت الإيراني، أصبحتْ تعتقد اعتقادًا كاملاً بأنّها لا تُرضي اللهَ إلا بإبادة العرب العراقيين الأصليين، الذين بنوا مجدَ الدولة العباسية وحضارتَها وواصلوا دفاعَهم عن عروبة العراق. ولمن يريد أن يتأكّد من سوء ما يجري في العراق فلينظرْ إلى هذا الموقع: kitabt@kitabt.com 22، كانون الثاني، ٢٠٠٧. فعندها سيرى في الخطّ الأحمر فقرتيْن، في كلّ فقرة رجلُ دينٍ إيراني يحضّ على إبادةِ العرب وتطهيرِ الأرض منهم. ومَنْ يتصفّح الموقعَ نفسَه ليوم ٢١ كانون الثاني فسيرى رجليْ دين إيرانييْن أيضًا يهيِّجان الأغرارَ البسطاءَ لاستباحة دم العرب.

هذه هي مشاكلُ العراق الحالية التي لم يتطرّق إليها الأستاذ عبد الجبّار في بحثه عن الطائفية في العراق. كما أنّ التعميمات التي ذكرها غيرُ مدروسة مطلقًا.

❖ ❖ ❖

لقد كنّا نَحْلم قبل زوال صدّام بحكمٍ ديموقراطي يستند إلى الشعب، يُنْقذه من الديكتاتورية والفردية وحكم الحزب الواحد، ويقيم مؤسساتٍ دستوريةً، ويصون كرامةَ الشعب العراقي ومستقبلَه. لكنْ ماذا رأيْنا؟ رأيْنا نظامًا دمويّاً شوفينيّاً همجيّاً، أسوأ من نظام صدّام بعشرات المرات، لا علاقة له بأيِّ دينٍ أو مذهبٍ أو إنسانية.

---

١ ـ مَنْ يريد الاطّلاعَ على بعض هذه الفظائع، فلينقرْ على: http://www.informationclearinghouse.info/article13420.htm

٢ ـ www.iraq4all.dk

لم يستطع القادةُ الأميركيون إرجاعَ العراق إلى العصر الحجري سنةَ ١٩٩١، كما هَدّدوا. صحيح أنّهم دَمّروا الكهرباءَ، والجسورَ، وبدّالات التلفون، والمصانعَ، والمعاهدَ، والمطاراتِ... لكنّ العراقيين أعادوا بناءَ المرافق الحيوية المهمة في ثلاثة أشهر، وأكْملوا إعادةَ بناء كلّ شيء في وقتٍ قياسي لا يتجاوز السنتين. إذًا فنظام صدّام، رغم حمقه وديكتاتوريته ولاإنسانيته وتخلُّفه الفكري، كان قادرًا على المجابهة ـ وهذا ما لا يريده الأميركانُ والصهاينةُ والحاقدون على العرب.

ثم جاءت الهديةُ إلى أميركا على طبقٍ من ذهب. فقد استطاع نفرٌ عاقٌّ، يقف على رأسهم لصٌّ دوليٌّ مازال اسمُه في لوائح الانتربول، هو السيّد أحمد الجلبي، أن يصلوا إلى اللوبي الصهيوني المتنفِّذ في واشنطن. فأقْنعوا الرئاسةَ الأميركيةَ بأنّ الملالي الإيرانيين في العراق قادرون على تحقيقِ ما لا تستطيعه القواتُ الأميركية. وكما يَنْخر السلُّ في الجسدِ الضحية، نَخَرتْ خيانةُ هؤلاء جسدَ المجتمع العراقي، فدمّروه، وأصبحوا سادتَه بعد قتله، وحقّقوا لواشنطن غايتَها في إخضاعه وإذلاله، ليعيد التاريخُ أقذرَ حلقةٍ في تاريخ الأمة العربية، إذ حَقّقَ جدُّ هذه الزمرة المتهرِّئة ابنُ العلقمي حلمَ هولاكو بتحطيم الدولة العربية العباسية، وإنهاءِ الحضارة العربية إلى غيرِ رجعة.

إنّ وضعَ اللوم على نظام «الطاغية» كما فعل السيّد فالح يعني بالتأكيد أنّ النظام الذي جاء بعدَه أفضلُ منه، ويعني الدفاعَ عن النظام الجديد. لكنّ هذا عكسُ الواقع. فالزمرة الجديدة:

١ ـ قَتلتْ أضعافَ ما قَتَل صدّام.

٢ ـ وهَجّرتْ عشراتِ أضعافِ ما هَجّرَ صدّام.

٣ ـ وابتدَعتْ من أساليب التعذيب وسائلَ لم يَحْلم بها زبانيةُ صدّام «المجرم، الطاغية، الديكتاتور،» ولا شرطتُه ولا استخباراتُه. ولقد سُجنتُ وأُوقفتُ ستَّ مرات قبل الاحتلال الأميركي ـ الإيراني، وحُقِّق معي عشراتِ المرّات، وجرى تسفيري مسافةً تزيد على ألف كيلومتر، من البصرة إلى دهوك والسليمانية، ورأيتُ عشرات المواقف الصعبة. لكنّي لم أرَ من أُجبِر على تغيير مذهبه، ولم أرَ من نُسِفَ مسجدُه أو كنيستُه، ولم أَسمعْ أيَّ حادثةِ اعتداءٍ على عربي أو غيرِ عربي ضيفٍ على العراق.

٤ ـ في المدد التي قضيتُها في المواقف والسجون، كان من المألوف أن نَسْمع أنّ موظّفًا ما من مهنة القضاء يتحدّى أو يُصْدر حكمًا لا يرضاه النظام. وفي حادثةٍ جدِّ مهمة، حصلتْ في التسعينات، وتتعلّق بالحُكْم بالإعدام على قريبٍ لصدّام، رَفَض سبعةٌ من ثمانية من قضاة الاستئناف أو التمييز طلبًا لصدّام شخصيّاً. وعندما أحيل الموضوعُ على المحكمة مرةً ثانيةً بعد تبديل قسم من أعضائها، تكرّر الأمرُ، ولم يستطع صدّام معاقبتَهم قط. وأعرفُ محاميًا يساريّاً شهيرًا رَفَضَ أن يكون مستشارَ صدّام القانوني، بل رفض مرةً مقابلتَه بحجة المرض. كما شاهدتُ في مديرية الأمن العامة ما يُعتبر الآن أمرًا خياليّاً:

رأيتُ شابّاً وسيمًا في نحو الخامسة والعشرين، يهوديّاً، قال لي إنّه يَمْلك محلاً للملابس الداخلية النسائية في شارع الرشيد، وإنّه أقام علاقةً بابنةِ رجلٍ متنفِّذ. ثم شاعت شائعةٌ عن ذلك الموضوع، فانقطعت الفتاةُ عن التواصل به، وفوجئ باعتقاله. إلاّ أنّ المحقِّق ركّز أسئلتَه على سبب عدم مغادرته العراق إلى إسرائيل. قال لهم إنّه مرتاح هنا، ويعيش برفاهيةٍ لا يتمتّع بها أيُّ إسرائيلي في مثل ثقافته (لأنّه لا يحمل غيرَ شهادة الابتدائية). وقال لي الشاب إنّ المحقّقين لم يعاودوا الاستجواب، وإنّ المشكلة الأهمّ بالنسبة إليه هي أن يَعْرف ما هي تهمته!

ذكرتُ تلك الحادثة وغيرَها في روايتي التسجيلية، **أنا الذي رأى** (تُرجمتْ إلى الإنكليزية والإيطالية). أما الآن فإنّ مَنْ يعارض أيَّ معمَّمٍ إيراني يُقْتل تحت التعذيب، ويمثَّل بجثّته، وتباد عائلتُه. وعلى سبيل المثال، فقد اغتيل خمسةُ محامين من هيئة الدفاع عن صدّام. وجرى تعذيبُ أحدهم «العبيدي» بشكلٍ وحشيّ وعلنيّ، وبصورةٍ لم تحدثْ إلاّ في القرون الوسطى في أوروبا. بدأتْ عمليةُ التعذيب في «مدينة الثورة» (التي غُيّر اسمُها بعد الاحتلال إلى «مدينة الصدر») في سوقٍ مزدحمة: عرّوْه بشكلٍ كامل. قَطَعوا عضوًا من أعضائه أمام الجميع، وأخذوا يَرْقصون حوله، ويغنّون، ويَهْزجون بأغانٍ إيرانية وعراقية. ثم أخذوه إلى مكان آخر، واستمرّت عمليةُ التعذيب نحو ثماني ساعات. وبعد أن هَمَدَ، قطعوه نحو أربعين قطعة، أمام المشاهدين المستمتعين الذين يَهْزجون ويهتفون بحياةِ آل البيت المطهَّرين والأئمةِ المعصومين، باللغتين الإيرانية والعربية. ثم رموْه في الشارع قرب بيته.

عندما تستقرّ الأمور، وتنكشف الحقائق، فسيطّلع الناسُ على ما جرى في سجون العراق. سيقرأون عن عشرات ألوف العرب العراقيين الذين قَدّموا أنفسَهم على مذبح تحرير الوطن من الأميركان والسادة المتعاونين معهم. أحدُهم في الأربعين من العمر، اسمُه محمد، جاءوا به من الشارع، وتهمتُه أنّه كان يسَير في منطقة عربية. طَلَبوا منه أن ينزعَ ملابسَه فرفض، فأخذوا يضربونه بقسوة، لكنّه كان يرفض طلبَهم، ولم يستطيعوا تعريته إلاّ بعد أن قضى. هذا وأمثالُه كثيرون لا يمكن أن يحصي أعدادَهم أحدٌ.

❖ ❖ ❖

ثم إنّ بحث الأستاذ فالح لم يكن دقيقًا قطّ في المعلومات العامة التي عرضها.

• فلم تتأسس الإمبراطورياتُ القديمة، كما زعم، على الهوية الدينية. وما ذكره عن الإمبراطورية الرومانية، من أنّها تأسستْ على الهوية الدينية وحَمَلتْ شعلةَ المسيحية، خاطئٌ؛ فقد جرى تحوُّلها إلى المسيحية بعد ثلاثة قرون.

• حتى الإمبراطورية العثمانية لم تؤسَّس على أساس ديني. بل كانت عشائرَ وثنيةً أَسلمتْ، وسيطرتْ على منطقتها، واتّخذتْ من الإسلام ديناً زيادةً في العصبية، ولم يكن مذهبُها شافعيّاً كما ذَكَر، بل حنفيّ.

• والمذهب الحنفي لا يمايز بين المذاهب والأديان قطّ. فقد أَقرّ أبو حنيفة قَتْلَ السيد بالعبد، والمسلم بغير المسلم، وكان أولَ مذهبٍ ديني و«علماني» في تاريخ الإسلام ـ هذا إنْ نظرْنا إلى العلمانية كنظام يَعتبر الفكرَ الإنساني مصدرًا أساسًا للتشريع، ويَحترم الأديانَ ولا يلتزم بها. فقد غلّب الأحنافُ الرأيَ على النص. وهو ما التزمتْ به الدولةُ العباسية، وكان ذلك سببَ ازدهار العلم والحضارة والثقافة فيها.

• وما تطرّق إليه الأستاذ الفاضل من هرميةٍ تضع السُّنيّ فوق الشيعي، وهذا فوق المسيحي إلخ...، في الدولة العثمانية، فاجأني وأظنُّه بحاجة إلى دليل.

• أما عن الدولة الحديثة التي أقامها الإنكليزُ في العراق عامَ ١٩٢١، فقد وقع الأستاذ فالح في خطإٍ كبير هنا أيضًا. فلم تكن ثورةُ العشرين شيعيةً فحسب، بل ساهم فيها الشعبُ العراقيُّ كلُّه. وقد قام أبرزُ قادتها، الشيخ ضاري، وهو من عَرَب الأنبار، بأعظم عملٍ جريء ضد الإنكليز، وقَتَلَ بيده أعظمَ قادة الاستعمار الإنكليزي (الجنرال لجمن) في منطقته.

• لم يتمّ إقصاءُ الشيعة بقرار رسمي، كما ذكر الأستاذ فالح. بل كان زعماءُ الكهنوت الإيراني، المسيطرون على البسطاء السُّذّج، يطيعون أوامرَ دولتهم الإيرانية، فمَنَعوا الخدمةَ في الدولة الحديثة. ولستُ أدري كيف نسي عبد الجبّار الفتاوى المتلاحقة لآية الله الخالصي، الذي هَدَّدَ مَنْ يتقلّد أيَّ منصبٍ عند فيصل الأول بأنّ امرأته تصبح طالقًا ولا تُقبل صلاتُه ويُعتبر من الكافرين! ولذا تخلّى عنهم المثقفون المتنوِّرون الشيعة، كجعفر أبي التمن. **ولم يَظْهر أيُّ تمييز مذهبي في دوائر الدولة حتى سقوط صدّام حسين.** ولقد عملتُ في وزارة التربية العراقية ٢٥ سنة، فلم أرَ أيَّ تمييزٍ مذهبي أو ديني، رسميّاً أو قانونيّاً، كما هو موجودٌ في إيران مثلاً: ففي إيران لا يُقْبل السُّنّي في كليّات القوات المسلّحة ولا في الطب أو الهندسة أو التعليم، ولا يحقّ للسنّة بناءُ مسجد خاصّ بهم، ولا يحقّ لسكّان مدينةٍ سُنّيةٍ أن ينشئوا فندقًا حديثًا بل خانٌ متخلِّفٌ خالٍ من وسائل الراحة. والكهرباء في منطقة بلوشستان السُّنّية، التي زرتُها سنةَ ١٩٩٣، تنقطع بعد التاسعة مساءً. وعلى مواليد عربستان الجدد أن يتسمّوْا بأسماءٍ شيعية وألقابٍ فارسيةٍ قومية. مثلُ هذا لم يوجد في العراق، لا في زمن «الطاغية» صدّام ولا في العصور السابقة حتى في الدولة العثمانية. وكان الطالب العراقي قبل الاحتلال الأميركي ينال الدرجةَ التي يستحقّها في الامتحانات، سواء أكان مسلمًا أمْ مسيحيّاً، شيعيّاً أمْ سُنيّاً. والدليل على ذلك طلاّبُ البعثات الحكومية: فهنا، في شيكاغو الآن، مئاتُ المهندسين والأطبّاء والتقنيين، المسيحيين والشيعة والسُّنّة والصابئة، الذين أرسلهم نظامُ «المجرم، الطاغية، الديكتاتور.» وكان عندي طالبٌ مسيحيٌّ اسمُه إسرائيل، وآخرُ اسمُه كسرى في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. ويَذْكر موسى الحسيني في موقع «كتابات» أنّ جميع الطلاب من سكّان الناصرية، وهي منطقةٌ شيعية، قُبِلوا في الكلية العسكرية بعد سنة ١٩٦٨، بمن فيهم هو نفسُه. ويفنِّد بمقالاتٍ عدة، هو وضابطٌ كبيرٌ آخر لاجئٌ في استراليا الآن واسمُه جبر الواسطي، مثلَ المزاعم التي ذكرها الأستاذ فالح.

• ثم إنّي لا أَعْلم أيَّ فترة من فترات الحكم ينطبق عليها ما أسماه الأستاذ فالح «تحاملاً مذهبيّاً في الجمهورية الثالثة ـ عبد السلام عارف.» فهو لم يَذْكرْ ما هي الجمهورية الثانية ليعقِّب بالجمهورية الثالثة. فإذا كان حكمُ المرحوم عبد الكريم قاسم هو الجمهوريةَ الأولى، فقد جاء عبد السلام عارف بعد قاسم. فأين هي الجمهورية الثانية؟ وأين الثالثة؟ وما هو التحامل المذهبي؟

والحقّ أنّني لستُ أدري كيف يَنْظر السيد فالح إلى تاريخ العراق. فلقد قامت الجمهوريةُ العراقية يومَ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨. وفي الشهر الأول لنجاحها أَنذر شاهُ إيران العراقَ مطالبًا بشطّ العرب. ولم يكن قاسم متسرِّعًا أهوجَ كصدّام ومَنْ جاء بعده، فاستطاع إيقافَ الشاه عند حدِّه بعملٍ بسيط : حَرّكَ فرقةً مدفعيةٍ على شط العرب مقابلَ مصفى عبادان. فأدرك الشاهُ حجمَ الكارثة إنْ رَكِبَ رأسَه، وتوقَّفَ ظاهريّاً، لكنّه حَرّكَ في الباطن الطابورَ الخامسَ الذي كان على رأسه الإيراني السيد آيةُ الله محسن الحكيم لزعزعة الحكم العراقي. فأخذ هذا يُصْدر فتوًى بعد أخرى بتكفير قاسم ومؤيِّديه. وعندما صدر قانونُ الإصلاح الزراعي، حَرّم الحكيم على الفلاّح الصلاةَ في الأرض الخاضعة للقانون، ومَنْ لا يلتزم بذلك تطلَّق زوجتُه. وعندما صدر قانونُ الأحوال الشخصية بادر إلى إفتاءٍ يقضي بتكفير هذا القانون بتهمة الخروج على الشريعة. غير أنّ القانون المذكور يُعتبر أرقى قانون أحوال شخصية في العالم العربي والإسلامي: فلأول مرةٍ في الدول الإسلامية يتساوى الرجلُ والمرأةُ في الإرث، ويُمنع الزواجُ بثانيةٍ حتى توافق الأُولى وتُثْبت أنّ موافقتَها تمّت من دون إكراه. وما إنْ عاد الملاّ مصطفى البارزاني إلى العراق من منفاه حتى استماله شاهُ إيران وإسرائيل، وأغدقوا عليه السلاحَ والمالَ، فقام بتمرّده على قاسم. ولولا تمرّد البارزاني في الشمال، وإلهاؤه لقطعاتِ الجيش العراقي، ولولا تحريضُ الحكيم في الجنوب، لما استطاعت شرذمةُ عارف السيطرةَ وإنهاءَ نظام قاسم. ومع ذلك، فإنّ علينا أن نعترف بأنّ قيادة حزب البعث التي قَتَلتْ قاسمًا كانت تتكوّن من اثنيْ عشرَ شخصًا، سبعةٌ منهم شيعة. وكان عضوُ القيادة القطرية هاني الفكيكي همزةَ الوصل بين رجل إيران في العراق آية الله محسن الحكيم وحزبِ البعث؛ وكان حردان التكريتي صلةَ وصلٍ أخرى بين الحكيم والضبّاط القوميين؛ وكان فؤاد عارف حلقةَ الوصل بين البعث والملاّ مصطفى ـ وهو كردي كان قاسم يحبّه كثيرًا. ولولا خياناتُ هذا الطابور الخامس

المتحدة، لما استطاع أحدٌ القضاءَ على قاسم قطّ. فلماذا يلوم الأستاذ عبد الجبّار ثلثَ المتآمرين ويترك ثلثَيْن من دون لوْم؟!

• هذا وقد كَتَبَ الأستاذ عبد الجبّار أسطرًا غامضةً عن توزيع الثروة النفطية لا أساسَ لها من الصحة. فلقد ركّز صدّام حسين البناءَ على مدينتيْن هما بغداد والبصرة. ولئن كانت حصّةُ بغداد من البنية التحتية كبيرةً، فقد كانت حصّةُ البصرة من المشاريع الصناعية أكثرَ وأغزرَ: فقد بنى فيها أكبرَ مشروعيْن في الشرق كلِّه (الحديد والصلب، والبتروكمياويات)، وأقام فيها جسورًا جبّارةً لا مثيل لها في المنطقة، ومَدَّ أفضلَ الطرق بينها وبين الناصرية. كما أنّه أنجز مشاريعَ الصرف الصحّي والمجاري في مدن الجنوب كلّها، ورفض إقامةَ مجاري في الموصل، بل رفض قيامَ أيّ مشروع صناعي فيها بالرغم من مطالبة البلدية سنوياً بذلك وبالرغم من أنّها مدينةٌ سُنّيةٌ مئةً بالمئة. كما أنّه لم يبنِ أيَّ مصنع في أيّ مدينة سُنّية.

• وادّعى الأستاذ عبد الجبّار وجودَ «تذمُّر شيعي أعْلن عن نفسه صراحةً خلال تمرُّدات ١٩٩١،» في إطار ما يُعرف بـ «الانتفاضة العراقية ضدّ حكم البعث» بعد هزيمته في مغامرة الكويت. نعم، حدث تمردٌ وطنيٌّ كان يبشِّر بالخير، بدأ في البصرة، لكنّ الذي قضى عليه هو **إيران**، إذ أرسلتْ رجلَها السيد باقر الحكيم، مع تعليمات بأن يجيِّر التمرُّدَ لصالحه. فدخلتْ «مليشياتُ بدر» البصرةَ مع طاقم إذاعي يَبْعث برسائله إلى طهران، مركِّزًا على شعار واحد: «ماكو زعيم إلاّ الحكيم.» ولو لم تتدخّلْ إيران وطابورُها الخامس فلربما نجح الثوّارُ في إقامة حكم وطني عراقي. لكنّ تلك الشعارات الهوجاء غيرَ الواقعية استفزّت المنطقة، فتدخّلتْ أميركا وساعدتْ نظامَ صدّام حسين. وعليه، فإنّ التدخُّلات الإيرانية كانت تولِّد ردَّ فعلٍ معاكسًا **يقوّي** من أوضاع الديكتاتورية.

• وفي فقرة «منابع التوتر الطائفي» يَذْكر عبد الجبّار قضيةَ ترحيل ربع مليون عراقي إلى إيران. لا أدري العددَ بالضبط؛ ومهما يكن، فالترحيل لإنساني، ولا يُمْكن تبريرُه قط. لكنْ هل تتحمل الحكومةُ العراقيةُ جريرةَ هذه الخطوة **وحدها**، أمْ تشاركها في ذلك إيران؟

• وادّعى الدكتور أنّ إصدار قانون الجنسية العراقي لعام سنة ١٩٢٤ هو منشأُ التوتر. وهذا خطأ. فقد كان هناك قسم كبير من الساكنين في العراق لا يريدون التجنُّسَ بالجنسية العراقية. أما تعليلُه بأنّهم أبقوا الجنسيةَ الإيرانيةَ للتهرُّب من الخدمة العسكرية زمنَ الدولة العثمانية فحجّةٌ عليهم لا لهم، إذ كيف يتنعّمون بخيراتِ بلدٍ لا يدافعون عنه؟ إنّ عملَهم تحايلٌ مرفوضٌ على القانون. فمَنْ يرفض التجنُّس فليتركِ الوطنَ. أليس هذا هو منطقَ دول العالم الأول المتطور؟

نعم، طَبَّقَ صدّام حسين هذا القانون، ورَحّل قسمًا من العراقيين. لكنْ هل كان ترحيلُهم خطأً يتحمّله هو **وحده**؟ فلننظرْ بتجرُّدٍ إلى الأمر:

قبل الترحيل أَصدرت الحكومةُ العراقية إنذارًا حَدّدتْ فيه فترةً زمنيةً قدرُها ستةُ أشهر طَلبتْ من المقيمين في العراق التقدُّمَ خلالها لنيل الجنسية العراقية، على أن يُثْبتوا أنّهم وُلدوا في العراق. وكان ذلك سهلاً جداً، لكنّ كثيرًا من الإيرانيين امتنعوا لأنّهم لا يَعْتبرون أنفسَهم عراقيين بل إيرانيون يَعْملون في العراق. وكان القسمُ الآخر يتهرّب من التجنيد كما ذكرنا سابقًا، وبخاصةٍ بسبب حصول معارك مستمرة مع المتمرِّدين الأكراد الذين تَدْعمهم إيرانُ في الشمال. وحسبما تناهى إلى سمعي آنذاك، فإنّ المرجعية الإيرانية الدينية في العراق هي التي طَلبتْ منهم عدمَ التجنُّس بالجنسية العراقية، ربما طمعًا بتدخُّل إيران لحماية رعيّتها بالضغط على العراق، كما كانت تَفْعل أيامَ الدولة العثمانية، لأنّهم رعايا إيرانيون ويَحْملون الجنسيةَ الإيرانية. ثم قامت الحكومةُ بتمديد الفترة إلى سنة، ثم أعطتهم ستةَ أشهر إضافية. وكان لي صديق في البصرة يعمل في التجارة، وكنتُ أحثُّه على التجنّس، فيرفض، ويصرّ على الرفض، حتى سُفِّرَ. ويَذْكر عبد الجبّار أنّه زار هؤلاء المرحّلين ورآهم في غربةٍ ثقافية، ولكنْ هل سألهم لماذا لم يَطْلبوا الجنسيةَ العراقية؟ هل سألهم لماذا رَفضوا اللجوءَ الذي تقدّمتْ به دولُ أوروبا المتحدة؟ وممّ كانوا يخافون؟ ومَنْ كان يتاجر بمأساتهم؟ ولماذا أصرّ باقر الحكيم على إبقائهم هناك؟ وكيف جَنّدَ شبابَهم في مليشيات دموية؟ وماذا يُنتظر من حكم ديكتاتوري [صدّام] تحاربه إيرانُ بشتّى الوسائل، وتشنّ عليه حربًا دائمةً منهكةً غيرَ معلنة بوساطة الأكراد الذين قَتَلوا مئاتِ الألوف من الجيش العراقي، متحصِّنين بجبالهم ومتزوِّدين بإمداداتٍ لا تنقطع من إيران وإسرائيل؟ وماذا سيكون ردُّ فعلِ دولةٍ كأميركا أو أيّ دولة أوروبية إنْ كانت في مثل هذا الموقف؟

• من «منابع التوتر الطائفي» أيضًا ذكر الأستاذ فالح تضييقَ الخناق على ممارسة الشعائر الدينية، وبخاصةٍ طقوس عاشوراء. وهذا صحيح، والتضييق على أيّ ممارسة دينية جريمةٌ لا تُغتفر ولا تبرَّر. ولكنْ ألم يَجْرِ استغلالُ هذه الممارساتَ لرفع شعارات سياسية تؤيِّد إيران، وفي وقت لم يعطِ الإيرانيون فترةَ سِلْمٍ قصيرةً أو طويلةً للعراق يرتاح فيها؟ ألم يسيِّرْ هذه الاحتفالاتِ ويسيطر عليها عدوُّ العراق الرئيسُ، إيران؟ ألا تَزْرع هذه الممارساتُ الفِتَنَ والعداءَ والحقدَ بين أبناء الشعب الواحد؟

جاء طفلي، وهو في السادسة من عمره، وسألني: «بابا، لماذا قتلتَ الحسين؟» وعندما قلتُ له إنّي لم أقتلْ أيَّ حسين، قال لي: «أنت سُنّي، وكلُّ سنّي ساهم بقتل الحسين!»

فماذا أقول لطفل بريء؟ كيف أُقْنعه بأنّ أحفادَ من قَتَلوا الحسين يُلْطمون الآن عليه؟ إنّني مع بناءِ أجيالٍ تكرِّس ثقافةَ التسامح والتصالح. فلماذا لا نتفق على نبذِ كلِّ ما يُحْيي المهاتراتِ والخلافاتِ والجريمة؟ لماذا نُحْيي المآسي ونذكِّر الناسَ

بها ونعيد زرعَ الأحقاد؟ وأيُّ فائدةٍ مِنْ لَعْن رجلٍ مات أو فئةٍ قَضَتْ منذ ألفٍ وأربعمائة سنة؟ ولماذا نمثِّل كلَّ سنة فلانًا وفلانًا ونَسبُّهم ونُحْرقهم ونَضْربهم ونمزِّقهم؟ ما أتعسَ وأبأسَ دينٍ يدعو إلى تكريس الأحقاد والمشاكل والمصائب!

إنّ منع هذه الممارسات «الدينية» خطأ بنسبة عشرة بالمئة. لكنّ إباحتَه، كما يجري الآن، خطأ بنسبة مئة بالمئة. فهي تُحْيي أحقادًا ماتت، وهي تَخْلق أعداءً باستمرار، وهي تشكّك في إيمان المواطنين من دون دليل، وهي تُشيع ثقافةَ الانتقام من الأبرياء... فضلاً عن أنّها لا تعني غيرَ العبث (فلماذا يَضْرب عاقلٌ نفسَه بالقامة ويسيح دمَه؟ إنْ كان دمُه زائدًا فليتبرّعْ به لبنك الدم!)

نعم، لا تنتهي هذه الممارسات الشائنة بأمرٍ حكومي، لكنها تضاءلتْ في زمن عبد الكريم قاسم، ولم يبقَ منها سوى بعض الآثار لأنّ المثقفين التقدميين آنذاك انتقدوها وعَرَّوْها من أوهامها وأساطيرها البالية. فلِمَ لا يقوم المثقفون الآن بدورٍ مماثل؟

• يحيل الأستاذ فالح تحوُّلَ الخلاف [السنّي ـ الشيعي] إلى حرب أهلية على حادثة نسف القاعدة لمرقديْ سامرّاء في شباط ٢٠٠٦. فهل الأستاذ متأكّد من ذلك؟

لقد تحرّكتْ أميركا للتحقيق في مجازر السيد صولاغ وتوجيهِه للميليشيات لإبادة العرب. لكنّ التفجيرات وقعتْ في المرقديْن بعد أيام، فتوقّفتْ جهودُ أميركا ووقفتْ موقفَ المتفرِّج. كان التفجير أشبهَ بحريق الرايخشتاغ الذي اتُّخِذ ذريعةً لإبادة الشيوعيين الألمان. وعندما طَلَبَ أهلُ سامرّاء تحقيقًا دوليّاً في التفجير، رَفضتْ حكومةُ الطابور الخامس ذلك، فلماذا؟ لقد كان المرقدان وقتَ التفجير في حماية قوات الداخلية، فلماذا لم تشخِّص المجرمين؟ ولقد قَدّر الخبراءُ أنّ إعداد المتفجرات في المرقديْن دام نحو ٨ ساعات، فكيف قضى المجرمون ٨ ساعات أمينة وهم يُعدّون لوازمَ التفجير وسط فرض منع التجوال؟

إنّ ما يجري في العراق لا علاقةَ له بمذهب أو دين قطّ. إنّه معركةٌ عنصريةٌ ترمي إلى إخلاء مدن العراق المهمة من العرب أولاً، وإلغاءِ هويته العربية ثانيًا، وجعلِ العنصر الأساس المسيطر على شؤونه فارسيّاً ثالثًا، وتقسيمِه لضمّ أغزر بقعة نفطية فيه تابعة إلى إيران رابعًا. وقد نُشرتْ في نهاية العام الماضي، في موقع «براثا» الطائفي، خارطةٌ جديدةٌ للعراق الحديث، وفيها تمتدّ المنطقةُ الشيعيةُ إلى الشمال للسيطرة على مياه الفرات، واقتطاعِ المنطقة من بغداد إلى البصرة وضمِّها إلى إيران. وإنِ استمرّ الطابورُ الخامس الذي يَحْكم العراقَ باسم الاستعمار الأميركي في سدّة الحكم، فقد نرى تلك الخريطةَ على الواقع قريبًا!

• يذكر الأستاذ عبد الجبّار سببًا آخر للطائفية، وهو القراراتُ الاشتراكية وسيطرةُ الحكومة على القطاع الاقتصادي، الأمرُ الذي حَرم الشيعةَ ـ في رأيه ـ من السيطرة على الاقتصاد. وهذه نقطةٌ لا قيمة لها: فالعراق بلدٌ نفطي يعتمد اقتصادُه على واردات النفط؛ وإنْ فَقَدَ التجّارُ في البصرة وكربلاء والنجف، على سبيل المثال، وارداتِهم الإضافيةَ بعد سيطرة الدولة على الاقتصاد، فهذا يَشْمل تجّارَ الموصل والرمادي وتكريت أيضًا. لقد طُبّقت القراراتُ الاشتراكيةُ على **الجميع**، ومن يعْمل في التجارة يَرَ الفارقَ كبيرًا في توفير السلع قبل سيطرة الحكومة وبعدها، ويتساوى في المحنة العراقيون كلُّهم.

• لعلّ أكثر القضايا إثارةً للنقاش كانت ما ذكَره عبد الجبّار من ضعف المشاركة الشيعية والكردية في قمة القرار السياسي، بغياب أيّ تمثيل في القمة للمحافظات الشيعية والكردية. فهل عنى الأستاذ فالح أنّ هناك مَنْ يمثِّل المحافظات السُّنّية في صنع القرار؟ هل وجودُ صدّام «المنحدر من عائلة سُنية» يعني أنّه يمثِّل السُّنة؟ وهل كان وجودُ طارق عزيز المسيحي في قمة السلطة يعني أنّه كان يمثِّل المسيحيين؟ ولقد كان في السلطة محمد حمزة الزبيدي (الشيعي)، وسعدون حمادي (الشيعي)، فهل كانا يمثِّلان المحافظات الشيعية؟

لا، لا مطلقًا. لم يكن صدّام يمثِّل السُّنة أو المحافظات السُّنية، ولم يكن طارق عزيز يمثِّل المسيحيين أو القرى المسيحية، ولم يكن محمد حمزة الزبيدي وسعدون حمادي يمثِّلان الشيعة. **كان الحكم ديكتاتورياً فردياً اعتباطياً، فلماذا يُلام السُّنة فيه؟**

ما أتذكّره بوضوح أنّني بقيتُ في أمن البصرة بضعةَ أيام. كانت عيناي معصوبتيْن، ويداي مشدودتيْن إلى الخلف. وكنتُ أسمع كمّاً كبيرًا من أسماء الجلاوزة الذين يشتركون في إهانتنا وتعذيبنا. كلُّهم كانوا شيعةً: عبد الحسين، كاظم، حسين، حسن. لم أسمعْ اسمَ بكر أو اسمَ عمر. وفي بغداد كانت الأسماء خليطًا من جميع سكّانها. وفي الموصل كان المشرفون على التعذيب من أبنائها. فهل يلام أهلُ البصرة أو الموصل أو بغداد؟ هل يحقّ لي أن أقول إنّ الشيعة في أمن البصرة كانوا كادرَ تعذيب؟ أوْ كانوا رجالَ أمنٍ أو شرطة أو جلاوزة؟ لا. لقد كانوا يَخْدمون في نظامٍ ديكتاتوري، وهذا ينطبق على السُّنة والمسيحيين وغيرهم.

• إنّ ما يجري في العراق منذ الغزو الأميركي مثيرٌ وغريب. فبين ليلةٍ وضحاها انقلب المثقَّفون، ومَنْ عبَّر عنهم السيد فالح بـ «الوسطية السياسية، المزاج الأرأس وسط الطبقات الوسطى المتعلِّمة والمالكة؟»[1] العابرة للمذاهب والطوائف والإثنيات،» من شيوعيين ويساريين ووطنيين وقوميين وبعثيين يَعْتبرون أميركا قمةَ الاستعمار والإمبريالية، إلى أصدقاء متحالفين معها. وحذا حذوَهم المتعلِّمون، وأنصافُ المتعلِّمين، والأمّيون، والمتديِّنون. ولم يَرفعْ أيٌّ من هذه الشرائح صوتَه ضد الاحتلال قطّ. ومن الغرابة بمكان أن نرى معظمَ أطياف المثقفين العراقيين تنقلب على مبادئها وأفكارها وجذورها مئة وثمانين درجةً. فالمثقف

١ ـ لا أدري ماذا يقصد بـ «المالكة»؟ وما موقعها من الإعراب والإفْهام؟

العراقي، الذي كان أكثرَ العرب وعيًا بدور أميركا وإسرائيل والصهيونية، ينقلب إلى داعية لتثبيت الاستعمار والدفاع عن الصهيونية وإسرائيل، ويغدو داعيةً عنصريّاً وطائفيّاً من طَراز رفيع. أليس من الغريب أن أَصْبح هؤلاء الكتّاب والصحفيون والمثقفون وزراءَ ومترجمين وجواسيسَ ومروِّجي دعايات الاستعمار، ومنهم رجلٌ ذكره الأستاذ الفاضل في مقالته؟ أليس من المؤلم أن نرى هذا الكمَّ الهائلَ يدافع عن الاحتلال ويتغنّى بفضائله ويغضّ الطرفَ عن جرائمه، في وقتٍ نشاهد فيه هنا، في أميركا بالذات، تظاهراتٍ طقوسيةً جبّارةً تستنكر الاحتلالَ وتعذيبَ الشعب العراقي وإذلالَه؟

لم يتكلّم الأستاذ فالح عن الجيش الجرّار من الشيعة، كتّابًا وشعراءَ ومحلّلين وصحفيين ممن ألّهوا صدّام حسين، وعَصَموا البعثَ ونظامَ الحكم من الأخطاء. فتسعون بالمئة من الصحفيين والكتّاب الذين أغرقهم صدّام بالهدايا والمكافآت كانوا شيعةً، ولا بدّ أنّ عبد الجبّار يعرفهم حقَّ المعرفة كما أعرفهم أنا: إنّهم مَنْ كتَبَ سيرةَ حياته، ومَنْ تغنّى بوسامته، ومَنْ أشاد بأصله، ومَنْ كَتَبَ شجرةَ نَسَبِه، ومَنْ جعلَه إمامًا معصومًا لا يأتيه الباطلُ مِن بين يديه أو مِن تحته...

نعم، هؤلاء انقلبوا الآن إلى دعاة للاحتلال الأميركي، وإلى ملمِّعين للدور الأميركي. لا بل أهدوْا رامسفيلد سيفَ علي البتّار، ذا الفقار، وهم الآن مستعدُّون للحس حذاءِ و[...] بوش لكي يُبقي قواتِه في العراق كي يستكملوا إبادةَ العرب ومحوَهم من على أرض العراق، كما فعلوا في زمن هولاكو وتيمورلنك وإسماعيل الصفوي ونادر شاه.

أحد هؤلاء المثقفين يفتخر بالمساعدات الأمريكية للصحف. يقول «لماذا نَخْجل؟ إننا نقوم بواجبنا.» ويقول رئيسُ تحرير صحيفة آخر: «من يقول احتلال لا تحرير، يجب قتله.»

لم يتكلم الأستاذ فالح عن هؤلاء قطّ. لم يُشِرْ إلى فظائعهم، ولاإنسانيتهم، وانحطاطِهم، وتجسُّسهم على أبناء شعبهم، وسرقتِهم، وتحطيم بلدهم. لم يشرْ إلى أيّ نقطة سوداء فيهم. فهل فعل ذلك لأنّهم قطعةٌ من السواد العامّ، لا يُمْكن تمييزُ نقطة عن أخرى فيه، أمْ أنّه لم يرَ ذلك السوادَ أصلاً؟

أليس لهذا الطابور الخامس دورٌ في الطائفية؟

إنّ أكبرَ سقطات هذا الطابور اللاوطنية واللاأخلاقية أنه أعطى بوش سندًا روحيّاً ومنطقيّاً لكي يدّعي بصلافة أنّه استطاع أن يُقيم خمسةَ انتخابات «ديموقراطية حرّة» في العراق. فهل سيكون هذا السندُ دافعًا للمعتدين الأميركان لكي يعيدوا تجربتَهم الدموية في أقطارٍ أخرى؟

❖ ❖ ❖

ذكرتُ هذه الأشياء على سبيل المثال لا الحصر، ولولا مقالةُ الأستاذ فالح لما كتبتُ كلمةً واحدة. فقد بتّ أعتقدُ بشكلٍ كاملٍ أنّ مَنْ يلوم نظامَ الحكم قبل الاحتلال، ثم يَسْكت عن جرائمِ نظامٍ ما بعد الاحتلال، لا يمكن أن تكون الحقيقةُ قصدَه قطّ.

شيكاغو

أدونيس والردّ عليه

أثارت افتتاحية العدد الأخير من الآداب كثيرًا من الردود والتعليقات، ولاسيّما بعد أن عمدتْ جريدةُ القدس العربي في لندن إلى نشرها (بعد تحوير عنوانها)، فضلاً عن أكثر من خمسة مواقع إلكترونية وبخاصّة في كندا والولايات المتحدة وسوريا ومصر. وقد ردّ الشاعر الكبير أدونيس على سطورٍ قليلةٍ تناولتْ أحدَ كتبه، ونشر ردّه في جريدة الحياة. وحين ردّ رئيسُ التحرير على ردّ أدونيس امتنعت الحياة عن نشر الردّ، مُثْبتةً بذلك حدودَ «الديموقراطية السلفية» التي تتّبعها.

في ما يلي ردّ أدونيس وردّ رئيس التحرير تعميمًا للفائدة.

مقال أدونيس في الحياة ٢٠٠٧/٦/٧

أستغرب حَقّاً كيف لم ينتقدني الدكتور سماح إدريس (العدد الأخير من مجلّته الآداب)، لكتابتي عن ابن تيميّة، المعلّم الأول، أو «الشيخ الأكبر» للسلّفية المعاصرة، واكتفى بنقد كتابتي عن أحد تلامذتَه، محمد بن عبد الوهّاب، كما فعل من قبل أصدقاؤه الثوريون بروح سلفيّة، والسلفيون بعباءةٍ ثورية. لكنْ، لعلّه لم يقرأ الكتاب الذي ينتقده، ولعلّهم هم كذلك لم يقرأوه.

للتذكير، أيضًا وأيضًا (لمن تَنْفع الذكرى)، أنّ كتابتي عن محمد بن عبد الوهّاب تندرج في دراسة طويلة صَدرتْ بأربعة أجزاء (**الثابت والمتحول: بحث في الاتّباع والإبداع عند العرب**). وكان عليّ أن أقومَ بها، علمياً ومنهجيّاً، لكي أستكملَ البحثَ في الفكر الإسلامي السلّفي (الثبات) وتجلّياته الحديثة بدءًا من القرن الثامن عشر، وبعد زوال الإمبراطورية العثمانية، كما تُمثّلها، بخاصة، الحركةُ الفكريةُ الوهّابية. ولو أنّني أهملتُ هذه

الحركة، لكان ذلك نَقصًا كبيرًا، خصوصًا أنّها تمارس تأثيرًا ضخمًا على عقول الأجيال الإسلامية الطّالعة، بل إنها الأكثر تأثيرًا، على المستوى الديني، في العالم الإسلامي، اليوم.

وكنتُ أنتظر مناقشةَ ما قلتُه عن هذه الحركة، وموقفي منها، والسُّبلِ الفكريّةِ لتخطّيها. لكنْ خاب ظَنّي. فقد جعل الدكتور إدريس وأصدقاؤه من مجرّد ذكر اسم محمد بن عبد الوهّاب «جريمةً» سياسيةً وفكريةً، وكادوا أن يصفوني بأنّني «وهّابيّ.» إنه الغَرقُ في المستنقع الفكري الذي يطوّقنا: إنّه «السّحر» إيّاه. تكفّرك السلفيةُ لأنّك تكتب عن الحداثة، وتكفّرك الحداثةُ لأنّك تَحْرص على معرفة «المنطق» السّلفي والعقلية السلفية والفكر السّلفي. إنّها البنيةُ العقليةُ التكفيرية ذاتها، «سِحريّاً،» ومن خارج، ودون أيّة مناقشةٍ للمادة المكتوبة. البنية العقلية إيّاها التي قادت الثقافةَ الإسلاميةَ بسيفيْن: سيفِ التّحليل، وسيفِ التّحريم. وهي ثنائيةٌ دمّرت الحياةَ العربية.

نحلّل الكلامَ على هذا الفكر أو هذا الشّخص، ونحرّمه على ذلك الفكر أو ذلك الشخص. وليست السُّلطاتُ هي وحدها التي تمارس هذا التحليلَ وهذا التحريمَ، وإنما يمارسه كذلك المفكّرون وأصحابُ العقائد. فعلتْ ذلك الأحزابُ اليساريةُ والأحزابُ القومية. كان مجرّدُ ذكر ماركس أو لينين يُعَدّ انحرافًا و«جريمةً» في الأوساط القومية. وكان مجرّدُ ذكر أنطون سعادة يُعدّ هو كذلك انحرافًا وجريمةً في الأوساط الشيوعية واليسارية، وفي الأوساط العروبية.

هذا ما فعلتْه الناصريةُ ـ السلطةُ في مناوئيها. وهذا فعله حزبُ البعث ـ السلطةُ في مناوئيه. وهذا ما فعلتْه القيادةُ الجماهيريةُ العظمى... إلخ، إلخ.

وها نحن اليوم نتابع هذا النّضالَ «الفكريّ» العظيم بفضل الدكتور سماح ادريس ومجلّته وأصدقائه.

وطوبى لأهل هذا النّضال، وحدهم؛ فهمْ وحدَهم «القبيلةُ» التي تحتلُّ المكانةَ الثقافيةَ العليا بين «القبائل،» وتَملك مفاتيحَ الجِنان كلّها ـ الوطنيةَ، والثوريةَ، والتقدميةَ، وتُمسك، إلى ذلك، بمفاتيح الفكر غيرِ «الاستشراقي» طبعًا.

باريس

... وردّ رئيس التحرير: طوبى!

أسئلة سريعة أودّ أن أطرحها على الشاعر أدونيس بعد قراءة ردّه على سطور قليلة من افتتاحية الآداب الأخيرة، علمًا أنّ مجلة الآداب ستكون، كالعادة، مفتوحةً لردّ أدونيس ولكلّ الردود والمناقشات المحتملة الأخرى.

١ ـ برّرتَ يا دكتور تخصيصَكَ كتابًا عن الإمام ابن عبد الوهّاب بأنّ الوهّابية «تمارس تأثيرًا ضخمًا على عقول الأجيال الإسلامية الطالعة، بل إنّها الأكثرُ تأثيرًا على المستوى الديني في العالم الإسلامي اليومَ.» فمِنْ أينَ استقيتَ معلوماتكَ يا عزيزي؟ وأين تجد ذلك التأثيرَ «الضخمَ» في العالم الإسلامي اليوم؟ صحيحٌ أنّ للوهّابية أتباعًا في السعودية وقطر والكويت وعُمان والإمارات... والضنيّة، لكنّ أعدادَهم ليست كبيرةً ولا في تزايد؛ كما أنّ السعوديةَ الرسميةَ اليومَ هي نفسها على فراقٍ متصاعدٍ مع الإيديولوجيا الوهّابية.

٢ ـ تنتقد المثقفين التكفيريين، ولكنْ مَنْ كَفّرك يا أدونيس في افتتاحيتي الأخيرة أو في أيّ مقال في مجلة الآداب؟ أرى أنك أنتَ الذي تَتّهم وتَسْخر من منتقديك، ثم تَقْذف في وجوههم فزّاعةَ التكفير! وهكذا تبدو مضطهَدًا وملاحَقًا (بفتح الهاء والحاء) من قِبل المتخلِّفين على أنواعهم، أعضاءِ «القبائل» كما تسمّيهم، سلفيين وحداثيين. فهل نَأْمل يومًا أن تُلقي من يدك هذا السلاحَ الاستشراقي، التعميمي والتبسيطي، الذي لا يفيد سوى الباحثين عن سببٍ إضافيٍّ لرمي كلّ مصائب العالم على العرب والمسلمين و«بنيتِهم العقليةِ التكفيرية»؟

٣ ـ لماذا لم تُجبْ إلى هذه اللحظة عن الأسئلة التي طرحها عليك في الآداب، قبل ١٢ عامًا، منتقداك الدكتور صبري حافظ والأستاذ صبحي حديدي (الذي تخاله، من دون أن تسمّيه، صديقي مع أنّني لم أره ولم أتحدّثْ إليه يومًا)؟ إنْ كنتَ قد نسيتَها فسأختصرُها لك هنا: كيف تُدْرج، يا عزيزي، الإمامَ ابنَ عبد الوهّاب ضمن «فكر النهضة» وهو الذي حَرم أنواعًا من الموسيقى، وسَوّغ الحجابَ، وأفتى بما لا يُحصى من الممارسات الرجعية... إلاّ إذا كانت الرجعيةُ مرادفةً للنهضة؟ يقول الدكتور أحمد دلاّل (من جامعة جورجتاون) في دراسةٍ بديعةٍ بالإنكليزية بعنوان «أصول وأهداف الفكر الإحيائي الإسلامي ١٧٥٠ ـ ١٨٥٠» إنّ ابن عبد الوهّاب «لم يكن مهتمّاً على الإطلاق بأية تسويةٍ أو توافقٍ ثقافيّيْن،» وسعى إلى «تصنيف الناس على أساس عقيدتهم إلى مؤمنين وكافرين،» وبرّر خضوعَ الناس لظلم الحاكم وأذاه «إنْ لم يقتنعْ بالنّصْح،» وكان «يحتقر الفكرَ الذي يخالف مواقفَه.» فأين انتقدتَ ذلك في مقدّمة مختاراتك (وهي مقدمةٌ قرأتُها حرفًا حرفًا ونشرتُها في مجلة الآداب عامَ ١٩٩٥ ليَحْكم القارئُ بنفسه موضوعيّاً)، وفي ردّكَ عليّ في **الحياة**، بل وفي ردودك على «أصدقائي» عامَ ١٩٩٥ في الآداب، علمًا أنّ المجالَ الأبرزَ لانتقادك الوهّابيةَ كان ينبغي أن يكونَ في تقديم تلك المختارات، وهو ما لم تفعلْه؟

٤ ـ أضيفُ من عندي سؤالاً آخر: لماذا أحجمتَ عن ذِكْر مَنْ يَدْعم السلفيةَ الحقيقيةَ، أي الوهّابيةَ، وعن ذِكْرِ مَنْ يموّلُها ويسلّحُها ويَفْرضُها إيديولوجيةً رسميةً، في حين تصبّ جامَ غضبك على السلفية المجازية، أي «التكفيريةِ» اليساريةِ والقومية؟

وختامًا، يا دكتور أدونيس، فإنّ ردّكَ نفسَه لا يقدّم نموذجًا يُحتذى على تخطّي «الفكر السلفي» و«البنية العقلية التكفيرية.» فردُّكَ ساوى بين القوميين واليساريين والسلفيين والحداثيين (باستثنائك طبعًا)... وبعباراتٍ تفتقر إلى الموضوعية التي تدعونا إلى التحلّي بها (ولا سيّما اتهامك منتقديك بممارسة السحر والتكفير). بل إنّك تتجاهل مجردَ ذكر أسماء منتقديك السابقين («أصدقائي») إمعانًا في التعالي. وإذا كنتَ تَسْخر من «نضال» مجلة الآداب «الفكري العظيم» ومن «نضال أصدقائها»

(المزدوجات كلُّها لك)، فكيف يكون النضالُ الفكريُّ العظيم (من دون مزدوجات) «غيرُ الاستشراقي طبعًا» الذي سيحرِّرنا، كما تقول، من «قبائلنا» و«سِحْرنا» و«عقليتنا السلفية»؟

طوبى لي ولأصدقائي ومجلّتي، تقول ساخرًا يا أدونيس؟ بل طوبى لنضال برنارد لويس ورافائيل پاتاي وإخوانهم وأخواتهم من الاستشراقيين الآخرين الذين يقدِّمون للاستعمار البوشي الديموقراطي الجديد، عَبْرَ أطروحاتهم الجوهرانية الشمولية السقيمة عن «العقل العربي» و«الذهنية العربية» و«الفكر القبلي العربي» و«السلفية العربية،» مبرراتٍ إضافيةً لاستباحة الوطن العربي.

بيروت

«كاتبان كرديان» والردّ عليهما

من الردود التي كتبها بعضُ الإخوة الأكراد ضدّ افتتاحية رئيس تحرير الآداب المقالةُ التالية المنشورة على موقع «الأوان.» والآداب تعيد نشرها مع ردّ قصير لرئيس التحرير.

في بؤس «الوعي النقدي» التبسيطي الاختزالي: سماح إدريس مثالاً

خالد سليمان ـ بدرخان علي (كاتبان كرديان)

غالبية المثقفين العرب القوميين تبسيطيون، تحريضيون، وتقاس الثقافةُ في أحكامهم وفقًا للمقايضة والمبايعة. الضجر والغضب هما الفعلان الأوضح والأكثر حضورًا للوعي بالأشياء ومبايعة التبسيطية لديهم. فكما انبنت الدولة القوميةُ الألمانيةُ على تبسيط العنصرية وجعلها منطقًا غلبويًا في صناعة المجتمع الكاره لغيره، تقارع النخبُ العربيةُ الثقافيةُ أية مظاهر تقرُّب المشتركاتِ بين المختلفين.

ثمة وقائعُ في الكتابة اليومية وإعلان المواقف، وسجالاتٌ عقيمةٌ وركيكةٌ لغةً وخطابًا وسياقًا، تُمرجع ذاتها بأخطار متمثّلة غالبًا في عدوانية الأقليات والصهيونية والإمبريالية. وهي، في حدودها المسترشدة بالدوائر الكالحة التي طالما أصبحتْ فعلاً للاستبراز، أخطارٌ تراكمية، أو كمونية وتناظرية الأبعاد، تقاسم العدوان على الأمة العربية.

إنّ أيّ إرباك للوعي الاستبدادي العربي والأنظمة القومية التي تأسستْ بمقتضاه في العالم العربي يقودنا إلى دور حيوي للأقليات أو الأغلبيات المنوعة من الصرف السياسي والهوياتي، وإلى الانفتاح على الخارج بطبيعة الحال. فأيّ دور للأقليات في العالم العربي والإسلامي مؤشّر لزعزعة مركزية الدولة، أو تفتيت الدولة ومؤسساتها وهيبتها، وفقًا للمصطلحات السائدة في الثقافة السياسية.

من هنا يأتي دورُ الأغلبيات المنوعة من الصرف السياسي والهوياتي في العراق (الشيعة والكرد نموذجًا) مُربكًا ليس للكيان السياسي العراقي الجديد فحسب، بل للثقافة السياسية العربية ونخبها ورموزها [أيضًا]. ولا تخفي الأوساطُ الثقافية العربي مساندتها للديكتاتوريات القومية والعائلية كرادع «وطني» ضد محاولات تفكيك المركزية أو «اللامركزة» إنْ صحّ التعبير. وما كتبه سماح إدريس وتركي علي الربيعو ومحمد سيد رصاص ومنذر الموصللي وعبد الباري عطوان وفيصل القاسم ومصطفى بكري وآخرون هو، في الجوهر، ضد القوى السياسية «الجديدة» (والكورد تخصيصًا)، وضدّ دورها في احتلال موقعٍ لائقٍ في الخارطة العراقية وإعادة رسم السياسة فيها، بعد تهميشٍ طال عقودًا من الزمن، قبل أن يكون ضد «الإمبريالية والصهيونية.»

تاليًا، كان صدّام حسين [بحسب اتّهام «الكاتبيْن الكرديين» للكتّاب أعلاه] «مستبداً وطنياً،» ولو على خارطة جميع مقابره الجماعية وسياسة التنكيل التي طالما أصبحتْ ركيزةَ قوّته في صناعة عراقٍ أراده كمزرعة بلا أغصان وألوان. أما مبدأ حقوق الإنسان وقتل النساء بالفأس أمام حشود البعث المغلقة لتنظيف بغداد من «الدعارة» وتزويج الكرديات والشيعيات لضبّاط الأمن والمخابرات قسرًا، فكان وسيلة للحفاظ على «وحدة العراق.»

الحديث، هنا، هو عن كلام سماح إدريس حصرًا، إذ كلّف «خاطرَه» وكَتَبَ عن حقوق الإنسان وَجَرائم الشرف في كردستان، بعدما أصبح تقريرُ سيمور هيرش مرجعَه للحديث عن العلاقة بين الكُرد والإسرائيليين. وحول هذه النقطة الثانية ـ إذ تبدو فيها فكرةُ صهيَنَة الكرد أقوى من إنسانية الكاتب المتمثّلة في حقوق الإنسان، افتراضًا وادّعاء ـ يُلاحَظ أنّ هناك فكرًا تحريضيّاً يدفع الكاتبَ لجلب الآخر نحو تخوم صراعٍ للرمز فيه دورٌ أكبرُ من الواقع العربي. فالصراع العربي ـ الإسرائيلي بمعناه التاريخي لم يعد سوى أيقونةٍ رمزيةٍ ترتسم الذاتُ العربيةُ بمقتضاها، ولذلك يُختبر أيُّ طرفٍ آخر يرى ذاته خارج العلاقة ذاتها بمقاسات «التخوين» وحسب.

ليس غريبًا البتةَ ما يثيره صاحبُ مجلة الآداب البيروتية في عددها الجديد بخصوص انعقاد مهرجان المدى الثقافي الخامس في مدينة أربيل (كردستان العراق)، إذ كَتَبَ بأعصاب مشدودة

عن «الاعتدال العربي» بعدما جعله جسرًا للعبور إلى ضفة «الشقيق الكردي» المعتدل المُستهدَف الأول والأخير. لقد عجز صاحبُ الآداب، كاتبُ الافتتاحيات السياسية القومية الضيِّقة الأفق، والأحاديةِ الرؤيةِ والنظر، عن قراءة الواقع كما هو؛ ذاك أنّه كرّر ما قاله غيرُه بحقّ الكرد. ولا يَخْرج ما قدّمه في «نقد الوعي النقدي»: «كردستان العراق نموذجًا» عن سياق الصورة المنمَّطة التي رسمها الإعلامُ العربي الغارق في أصوليّته القومية البدائية، كالصحيفة التي التقطت المقالَ ـ الافتتاحيةَ [المقصود: **القدس العربي**] وأعادت نشرَها واختارت من فحوى المقال ـ بأمانة ـ عنوانًا تفوح منه رائحةُ الحقد والكراهية والضغينة «كردستان الحرة: موساد وجرائم شرف وتطهير عرقي للعرب والتركمان،» ووضع موقعٌ إلكتروني آخر عنوانًا فرعيًّا للمقال نفسه أكثر هولاً: «كردستان الحرة أرضُ الجريمة»!

لنتذكرْ، ها هنا، أنّ سجالاً مشابهًا تمامًا دار بين مثقفين عرب قبل خمس سنوات عشيةَ انعقاد مهرجان المدى الأول. حينها، لم يكن تقريرُ سيمور هيرش قد صَدَرَ بعد، ولا «كان الطالباني قد وقّع وثيقةَ الاستسلام» [من افتتاحية الآداب]، ولا قام الأكرادُ بحملات تطهير عرقية للعرب (والتركمان كما يضيف صاحبُ **القدس العربي**، ولا ندري لماذا تجاهل ضحايا الأكراد الآخرين الآشوريين والصابئة والمندائيين والشيعة وو؟) ولا الحديثُ المُبالَغُ [فيه] نعم المبالَغُ [فيه]، عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية التعبير في كردستان العراق الذي درج على ألسنة كتّاب من الأشقاء العرب حريصين جداً على واقع ومستقبل المواطنين هناك. هنيئًا لبني الكورد هذه الالتفاتة الكريمة من أشقّائهم العرب ودفاعهم المستميت عن حقوق الكورد المهضومة في كردستانهم المحرّرة! (ولكنْ هل يحقّ لمن سَكَتَ دهرًا عن الإبادة الجماعية للكورد أن يَعْتبر نفسَه اليومَ داعيةً لحقوق الإنسان في كردستان؟)

إذن، ليس ما يكتبه السيد إدريس، أو ما يَظْهر للسطح السياسي ـ الإعلامي، جهلاً أو تجاهلاً، بل هو ميراثُ استعلاءٍ وإنكارٍ ومكابرةٍ نَظَرَ له خطابٌ عروبيٌّ ساهم في نسج مفرداته لا سياسيون وإعلامٌ حكومي ورسمي فحسب، بل كتّابٌ وأدباء كبارٌ وصغار أيضًا. ولنتكلم قليلاً عن الكبار وحدهم هنا: كمحمد الماغوط الذي اتّهم سليم بركات بالشعوبية ومعادة العرب وبأنّ في كتاباته حقدًا على العرب لمجرّد أنّه أتى بشخوص رواياته وأجوائها من الوسط الكردي، وزكريّا تامر الذي أباح قتلَ أطفال «حلبجة» بالأسلحة الكيماوية دفاعًا عن هيبة الأمة، وإدوارد سعيد المثقف الكوني الكبير الذي وضع نفسَه في موقع لا يُحْسد عليه أبدًا بنفيه استخدامَ نظام صدّام حسين الغازات السامةَ في حلبجة والأنفال، والمفكر المغربي المعروف محمد عابد الجابري في موقفه التبريري لصهر القوميات غير العربية في بوتقة الأمة العربية... لكنْ صهرًا حضاريًّا بالطبع، على طريقة ميشيل عفلق.

كان الأجدر بالسيد إدريس أن يستنتج من ملفّ الآداب عن «العروبة بعيون كردية» قبل بضع سنوات [٢٠٠٤] مدى حساسية العلاقات العربية ـ الكردية واضطرابها ومسؤولية المثقف العربي الكبيرة إزاء تلك العلاقة. لكنّ تناولَه لواقع كردستان جاء سطحيًّا وتعبويًّا، وبدا تأثيرُ «الشعبانية» المصرية واضحًا في مجملِ ما كتبه في مقاله ـ تقريره المذكور: إذ يقفز فيه من الحديث عن الوعي النقدي العربي، إلى الهجوم على «الاعتدال» وبعضٍ من اللبنانيين الذين لا يلتقون مع خطاب الآداب، ومن ثم إلى كردستان، وعنها، تلك الكلمات المقدّسة التي نشرها سيمور هيرش في **نيويوركر** الأميركية عام ٢٠٠٤ (وهو التقرير المحتفى به عربيًّا والذي لا يرقى إليه الشكُّ ولا يأتيه الباطلُ من أمامه ولا من خلفه، خلافًا لما تذهب إليه المدرسةُ القوميةُ نفسُها بدحض أيّ تقرير أميركي وإسرائيلي)، وفيها انتهاكُ حقوق الإنسان وجرائم الشرف (هل اختفت تلك الجرائمُ نهائيًّا في ديار المسلمين والشرق كلّها، ولم تبق إلاّ في كردستان وحدها؟)، إنّما الهدف الأساس فيما ذَكَرَ هو صناعة صورة إسرائيلية للكُرد. وهاجسُ الأسرلة والأمركة ما انفكّ يبرِّح بالقوميين العرب بمشاربهم المختلفة، منذ إشهار الكرد كرديتَهم ـ دون رتوش ـ على الملإ وتملُّصهم وتحلّلهم من أيّ انتماء عضوي للعروبة، لاسيّما بعد أن فَضّل الكوردُ الحمايةَ الدوليةَ بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على الإبادة الجماعية من لدن قائد عربي كان يَعْرف ماذا يفعل لمواجهة إسرائيل لولا المؤامراتُ الداخلية والخارجية على مشروعه «القومي.» يا لخبث الأكراد ودهائهم وكرههم وخيانتهم للعرب!

لا تختلف رويةُ النخبة في جعل التخوينية مرآةً للذات عن الثقافة الشعبية الرثة التي طالما تقاسمت البطولةَ والكراهيةَ مع المغنّي الشعبي شعبان عبد الرحيم. فإذا جعل هذه الأخير «شعارات» الحشود المنفعلة فنّاً مبتذلاً وصنَع لنفسه من خلالها النجوميةَ، تَرْسم غالبيةُ النخب العربية الثقافية لنفسها بورتريه كالح [كذا في الأصل] تختلط فيه الأصوليةُ القومية والدينية واليسارية الطفولية، إنما في إطار ظاهرة المغني الشعبي ذاته.

لسنا بصدد الدفاع عن قيادات كردية بعينها [ولا عن] جرائم الشرف في كردستان ولا انتهاكات حقوق الإنسان، التي يصوِّرها السيد إدريس وكأنّه في أيّ بلد عربي آخر. لكنّنا نرى، في تناولها على طريقة تعليقات قرّاء المنتديات الأنترنتية المليئة بعناصر «التحريض الشعبي،» شيئًا من الإهانة للثقافة والوعي النقدي طالما وضعهما الكاتبُ عنصريْن رئيسييْن في مقاله. وهو يَجْهل، بطبيعةِ الحال، السجالات التي تدور في الأوساط الثقافية الكردية حول المسائل الاجتماعية والسياسية والمدنية في كردستان؛ ذلك أنّه يعي الواقعَ هناك من خلال تلك الصور القاتمة التي تَرْسمها له المخيلةُ القوميةُ العربية. بيْد أنّ النيل من التجربة الكردية الوليدة، من قناة الأحزاب الكردية، وهي نتاجُ نضال متواصل يَضْرب بجذوره عميقًا في التاريخ الكردي، وخلاصةُ كفاح مرير خاضه شعبٌ بأكمله، وهي لها ما لها وعليها ما عليها، مع إدراكنا الكامل للخطايا والأخطاء الكبيرة والصغيرة لتجربة الأكراد في الإدارة الذاتية وما يشوبها من نواقص، على

هذه الصورة الاستفزازية التحريضية والتحاملية غير النقدية، دون إبداء موقف تضامني حقيقي مع قضية شعب بأكمله، لا قضية أحزاب وشخصيات فحسب، يهدف في النهاية إلى نفي أهلية الكورد لإدارة إقليمهم وربما «الحاجة إلى ديكتاتور» أيضًا.

ليس ما نريد قولَه هو أنّ الثقافة العربية بمجملها صمّاءُ وعصيّةٌ على الانفتاح والتسامح ـ فهذا حكم غيرُ صحيح وغيرُ منطقي، ومن الخطإ الكبير اختزالُ ثقافة واسعة وبالغة التنوع والمنابت إلى تلك الرؤى وحدها، إذ مقابلَ تلك الأصواتِ نتذكّر أسماءً لامعةً في عالم الثقافة والفكر العربيّيْن؛ فضلاً أنّ مثقفي العراق عمومًا، بخلاف المثقفين العرب غير العراقيين، كانوا الأكثرَ تفهُّمًا للقضية الكردية، على ذمة المفكّر الراحل هادي العلوي. لكنّ المشكلة، هنا، أنّ هذه النخب لم تنتجْ تيارًا ثقافيّاً تنويريّاً يُعتدّ به في مواجهة التصوّرات الشعبوية ذات النبرة الخطابية العالية التي سرعان ما تأسر جماهيرَ تعاني من جرح نرجسي عميق، وانكساراتِ أحلامِ بناءِ إمبراطوريةٍ «قوية» بقيادة مستبدّ عادل أو غير عادل.

ليس كلُّ الأكراد ملائكةً، ولا كلُّ العرب مستبدّين، ولا العكسُ بالصحيح. ومن السذاجة أصلاً الحديثُ عن شعبٍ ما، ككتلة ثابتة موحّدة، بمواجهة شعبٍ آخر، بمعزل عن الشروط السياسية وخيارات النخب السياسية والثقافية.

إنّ ترسيخ القيم الإنسانية العليا في الثقافة السائدة لشعوب المنطقة، بمجملها، بات مهمّةً ملّحةً... وإلاّ فالانزلاق نحو مستنقع العنصرية والاقتتال وحرب الكلّ ضدّ الكلّ.

هنا تحديدًا نحن بحاجة لمثقفين حقيقيين، عرب وكورد...

أوَليس انعقادُ مهرجان ثقافي للاحتفاء بشاعر عربي كبير كالجواهري في قلب كردستان العراق خطوةً جديرةً بالتشجيع لإرساء ثقافة إنسانية مشتركة بين شعوب المنطقة وإصلاح ما هدمته الديكتاتوريةُ والشوفينيةُ، بصورها المتعدّدة، من قَيم التسامح والمحبة والتعايش التاريخي المشترك بينها؟...

... وردّ رئيس تحرير الآداب: نسيتُ!

كنتُ أريد لافتتاحيتي السابقة، ولغيرها، أن تثير نقاشًا يتعدّى السِّجال السطحي «القومي» أو الشخصي ليُزيلَ هالةَ الأسطورة عن الادّعاءات المتلطّية بالحرية لتبرير الاحتلال والاستعمار. ولكنْ ما العمل إذا لم يقرأْ أدونيس من الافتتاحية إلاّ السطورَ الأربعةَ التي تتعلّق بشخصه الكريم، في حين ضَرَب الكاتبان «الكرديّان» عرضَ الحائط بكلّ الأدلّة التي تَخْدش صورةَ الديموقراطية في كردستان ـ العراق بعد «التحرير»؟

للتذكير، فإنّ أدلّتي على الوجود الإسرائيلي في كردستان، وعلى العلاقات الكردية ـ الإسرائيلية، لا تقتصر على ما يَذْكره سيمور هيرش، الذي بات مَكْسرَ عصًا لكلّ الليبراليين الجدد واليسار الديكوراطيين ورافضي «نظريات المؤامرة،» مع أنّ الوقائع الجارية لا تَدْحض كثيرًا ممّا يَذْكره ذلك الصحفي الأميركي (ولاسيّما في ما يتعلّق بالخطة البَنْدريّة ـ الأميركية لتقوية «السُّنّة» في مواجهة «الشيعة»). إنّ أدلّتي على العلاقات الكردية ـ الإسرائيلية تستند إلى الصحف الإسرائيلية، وتحديدًا **يديعوت أحرنوت وهاآرتس**، وفي أعدادٍ مخصوصة، وإلى مقالة لورا روزنْ، وإلى تصاريح رئيس مكتب الموساد السابق في كردستان (اليعازر جيزي تسافرير)، بل وإلى اعتراف ابن جلال الطالباني نفسه! وقد كنتُ حريصًا على الرجوع إلى تلك المصادر تحديدًا لكي لا يتّهمني بعضُ المُغْرضين، أو أكرادٌ شوفينيون أمثال سليمان وعلي، بالتفكير «القومي العربي الضيّق.»

ومن المنطلق ذاته استندتُ في تحليلي لوضع حرية الصحفيين، وجرائم الشرف، والمعتقلين، في كردستان ـ العراق، إلى مصادر «دولية غربية» مِنَ التي يتغنّى بها عشّاقُ «المجتمع الدولي» و«المعايير الدولية،» وإلى أقوال رئيس نقابة صحفيي كردستان، وإلى موظف أثوري في فندقٍ في أربيل، و... غير أنّ ذلك كلّه لم يُجْدِ نفعًا، كما يبدو، ما دام لا يَصْدر عن «الرئيس» جلال الطالباني، ومبعوثِه الخاصّ فخري كريم، ومثقفي ديموقراطية الدبّابات الأميركية أمثال كنعان مكّية. كما يبدو أنّه لن يَنْفع ما دمنا قرّرْنا أن نَضَعَ موضعَ التشكيك أكذوبةَ «الحماية الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.»

لا أحتاج إلى أن أبيّن للكاتبيْن كرهي العميقَ والقديمَ لنظام صدّام ولمقابره الجماعية (أتّحداهما أن يجدا مدحًا قدّمتُه طوال حياتي لأيّ رئيس عربي، بل ولأيّ زعيم عربي باستثناء جورج حبش)؛ فقد وصفتُ تلك المقابر بـ «المريعة مثله [أيْ مثل صدّام]» في الافتتاحية التي زعم الكاتبان أنّهما قرأاها. ولا أحتاج إلى أن أعيد تأكيدَ تأييدي لأيّ شكلٍ يُعطي الأقلّيّاتِ في بلادنا حقوقَها كاملةً، بما في ذلك الحكمُ الذاتي بل والدولةُ المستقلّة، شرطَ أن يتمّ ذلك في إطار التعاون والاتفاق ـ لا التنافس والتناقض ـ مع مصالح الوطن العربي. كلُّ ما نسيتُ أن أَذْكره في افتتاحيتي هو أن أضيف، في النهاية، أنّ مأساةَ الوطن العربي لا تقتصر على الصهيونية والإمبريالية والأنظمة العربية والمثقفين العرب المتواطئين، بل تشمل أيضًا بعضَ المثقفين الأكراد الذين تحوّلوا ـ بحجّة الاضطهاد البعثي البشع والمقابر الصدّامية المريعة ـ إلى شياطين خُرْس، بل أبواقٍ صدّاحةٍ للاستعمار الجديد.

بيروت